

الاصل في ارجاع الضمير ان يكون راجعا الى اقرب المكنى عنه واخره المكنى عنه
 الفروض دون ذلك المعروفة واما في حيف المعنى فلان الضمير لو جعل راجعا الى
 المعروفة بعد المعنى وانما قال باب معرفة القروض ولم يقل باب علم القروض لان
 المعرف يستعمل في ادراك الجزئات والعلم يستعمل في ادراك الكل **الكليات القروض**
المقدرة في كتاب سنة واما ما كان مقدرا في القروض في السنة
 واجام الامه فليس يخرج مخرجها من السنة المقدرة في كتاب الله تعالى غير
 ان ثبت الباقي للام والبيع والتسعة فروض مقدرة في اجماع الامه ووق
 الكتاب والسنة لكن المراد من القروض ههنا القروض التي سقطت فلهذا
 اكتفي بقوله القروض المقدرة في كتاب الله تعالى سنة ولم يقل في السنة
 واجام الامه واما ثبت الباقي للام فمراد ههنا ايضا لكن لما كان مخرج الثلث
 التي هي مخرج الثلث المقدرة في كتاب الله تعالى لم يذكره على حده كالتضام
 على وجهي العلم والمعلم انما المحضرت القروض في السنة لانها لا يخلوا اما ان
 يكون مخرجها اقل مما يطلق عليه اسم العدد او في الشفع او في الوروان
 فان الاول فلا يخلوا اما ان يخرج فمؤنة او في مضغفه وهذا او اثنين فان
 كان الاول فهو النصف وان كان الثاني فهو الربع وان كان الثالث فهو
 الثلث وان كان الثاني فلا يخلوا اما ان يخرج فمؤنة او في مضغفه وان كان
 الاول فهو الثلث وان كان الثاني في الثلث وان كان الثاني في الثلث فمؤنة
 بالمقدرة احترازاً عن القروض التي ثبتت في كتاب الله تعالى ليست بمقدرة
 فيه في صلوة والزكوة لان الله تعالى قال في كتابه اقيموا الصلوة واتوا

الزكوة

الزكوة ولم يبين فيه مقدارها بل يبين مقدارها بالانوار والاحزاب **النصف**
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس وهذا هو المراد من
 القروض السنة المقدرة فيه على التضعيف والتسبب في تعيينها في
 الموضوع الذي ذكرها الشيخ فبانه شانه تعالى ومجموع مخرج هذه
 الحروف الستة ثمانية لان مخرج النصف اثنان ومخرج الربع اربعة ومخرج
 الثلث ثمانية ومخرج الثلثان اثنان والثلثين الثلثة ومخرج السدس الستة وهذا
 عندنا انفراد واما عند اجماع فمخرج كلها اثنان كما ثبتنا في النوع الاول
 يوجد فيها مخرج النصف والربع والثلث والثلثان والثلثين والثلثان في يوم
 فيها مخرج الثلثين والثلث والثلث والسدس وباقي الكلام سبب
 في موضعنا ان شانه تعالى اذ افاضنا هذا **فقول النصف** مذكور في كتاب
 الله تعالى في ثلثة مواضع اي في حق ثلثة نفوس ولكن هو نصيب ثلثة
 منها بالكتاب وانما في منها بالاجماع اما الثلثة التي ثبتت حقها بالكتاب
 فتحل لزوج عند عدم الولد فله النصف وهو قوله تعالى فكلكم نصف ما
 ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد وان لم يمت الصبي اذ لم يمت واحدة
 وهو قوله تعالى فيها وان لم يمت واحدة فلهما النصف ولا خلاف في الوراثة
 لابل وام وهو قوله تعالى فيها في امرء هلكت ليس له ولد ولا اخت فلهما
 ما ترك واما الثلثان الثلثة ما ثبت حقها بالاجماع فكذلك الابن اذا
 لم يمت واحدة فانهما تقدم مقام الصبي في هذا النصف بالاجماع
 ولا خلاف لابل اذ لم يمت واحدة فانهما تقدم مقام الاخت لابل وام

195